

المحاضرة الأولى: ماهية المؤسسة الاقتصادية

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

1- تعريف المؤسسة: تعددت تعريف المؤسسة منذ ظهورها إلى حد الآن، لذا ندرج بعض أهم التعاريف فيما يلي:

المؤسسة كعون اقتصادي	ذلك المنسق بين عوامل الإنتاج (رأس المال - العمل - الطبيعة) بغية إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات (الطلب).
التعريف التقليدي	على مستوى الاقتصاد الكلي: فرد أو عنصر اقتصادي تنحصر وظيفته الرئيسية في إنتاج الثروة. على مستوى الاقتصاد الجزئي: تنظيم معقد مكون من مجموعة عمال، وسائل تقنية ووسائل مالية، معلومات، مجتمعة من أجل إنتاج سلع وخدمات أي أن المؤسسة تنظيم متكامل فيما بين مكوناته، له مهمة أو هدف محدد خلال فترة حياته.
التعريف الحديث	ينظر للمؤسسة على أنها نظام مفتوح له مدخلات تتم معالجتها ضمنه لتطرح مخرجات إلى بيئتها التي تعتبر نظاماً كلياً شاملاً لهذه المؤسسة والتي تعتبر فيه نظاماً جزئياً، تعتمد على التغذية العكسية لضمان استمرارها وبقائها.

التعريف الشامل: المؤسسة عبارة عن مجموعة بشرية منظمة تستعمل مختلف الوسائل المادية والتقنية والمالية في حيز محدد مكاناً وزماناً لإنتاج مختلف السلع والخدمات وبتسويقها تلبية الحاجات البشرية، كما أن لها استقلاليتها المالية والقانونية.

2- المؤسسة ومصطلحات أخرى: لقد اعتاد العديد من الأفراد وحتى الاقتصاديين على اعتبار المؤسسة هي الشركة أو المنشأة أو المنظمة، إلا أنه في الأصل توجد العديد من الفروقات بين هذه المفاهيم نوضحها في ما يلي:

الشركة	هي عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيين أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي تنجر عن ذلك. بالتالي نقول أن الشركة هي شكل قانوني للمؤسسة.
المنشأة	هي مجموعة الأشخاص العاملين في نفس المكان والتابعين لنفس المنظم، بالتالي يمكن للمؤسسة أن تتكون من منشأة واحدة ويصبح للمصطلحين نفس المعنى، أما إذا كانت تحوي عدة منشآت فلا يجوز ذلك لأن المنشأة لا تتمتع بشخصية قانونية بل هي تابعة لمؤسسة أم ترتبط معها بحسابات الربط ولا تتحدد نتائجها المحاسبية بشكل مستقل، إذا المنشأة لا تتميز باستقلال مالي وقانوني.
المشروع	هو النشاط الذي تقوم به المؤسسة، ويعتبر هو نفسه المؤسسة في حالة واحدة، وهي عندما تكون المؤسسة أنشئت أساساً لأداء مشروع معين تنقضي بانقضائه.
المنظمة	تحدد وتنشأ من اللحظة التي يقبل فيها أفراد، أو يريدون تقديم مساهمة فاعلة فيها من أجل تحقيق أهدافهم، هذا المفهوم أوسع من مفهوم المؤسسة لأن طبيعة الأهداف في المنظمة قد تختلف عن أهداف المؤسسة.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:

مركز للتحويل	يتم فيها تحويل الموارد (المدخلات)، وتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الأفراد، إلى منتجات (سلع وخدمات).
مركز للتعاملات المالية	تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال الناتجة عن بيع السلع والخدمات تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصاديين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، مثل العمال والملاك ومستحي الإيجار، البنوك، ومصحة الضرائب وصناديق الضمان الاجتماعي.
مركز للحياة الاجتماعية	المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول لتحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلبية العمال ثلثا أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر الحياتية بين العمال.
مركز القرارات الاقتصادية	تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص نوع وكمية المنتجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال...، لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات (إستراتيجية، تكتيكية، عملية)، وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
شبكة للمعلومات	إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على جمع المعلومات وتحويلها إلى المقررين من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.
مركز للمخاطرة	إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزءا أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، لهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة ومن أجل تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.

ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الأهداف عن النتائج التي ترغب المؤسسة بلوغها، أي المخرجات التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها، ويقع تحديد أهداف المؤسسة على عاتق المدير عموما مع بعض الإستشارات، حيث تتمثل في:

- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر عبر بيع منتجاتها لعملائها، فتحقق بذلك طلبات المجتمع ضمن سعيها لتحقيق الأرباح.
- تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، لأنه يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون.
- أجور العمال: من خلال ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهوداتهم، ما يسمح بتحسين مستوى معيشتهم في ظل التطور السريع للمجتمع.
- النمو (التوسع): سواءا داخليا أو خارجيا.

- قيادة السوق: أي تحقيق وضع تنافسي ريادي
- الانتشار السوقي: يقاس بـ عدد الأسواق، عدد الجماعات الاستهلاكية، عدد الصناعات، عدد البلدان.
- الابتكار: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير والابتكار، وذلك بتوفير إدارة خاصة لتطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وتقديم منتجات أو خدمات جديدة.
- الكفاءة: أي الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة وبأقل تكلفة، ويتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج من خلال السعي لتحقيق رضا المستهلكين وتحقيق الأرباح وتدنية التكاليف.
- الفعالية: من خلال تحويل الأهداف المسطرة إلى نتائج واقعية.
- البقاء والاستمرارية: وهو الهدف الأسمى لكل مؤسسة وهو الاستمرار في العمل والنجاح وتحقيق أهداف مالكيها.
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: حيث يتم تدريبهم تدريجياً يمكنهم من التحكم الجيد في الوسائل والتكنولوجيات الجديدة، وهو ما يسمح بتخفيض التكاليف على المدى المتوسط وتحقيق الربح.

رابعاً: التحديات المعاصرة التي تواجه المؤسسات الاقتصادية

- تتميز المؤسسات المعاصرة بالعديد من المميزات التي تؤثر عليها وعلى شكلها ونشاطها وحجمها وبقائها وذلك بسبب تسارع تطور بيئة الأعمال العالمية وبرز العديد من التعقيدات والتحديات، والتي من أبرزها ما يلي:
- إزدياد دور المعرفة: وهو مجموع القوى العقلية والفكرية التي يتم تقاسمها بين العاملين والمؤسسة.
- العولمة: وهي التداخل العالمي بفعل تطور الاتصالات والمواصلات من خلال حركة الموارد المادية والبشرية، والمنتجات بين الدول مع زيادة المنافسة.
- التطور التكنولوجي: أي متابعة التطورات التكنولوجية في المؤسسات من خلال وضع وحدات للتنبؤ التكنولوجي.
- التنوع: وهو متعلق بالاختلافات الثقافية أي الاختلاف الموجود بين العاملين القائم على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو العمر أو غيره.
- أخلاقيات الأعمال وحاكمية الشركات: وهي القواعد التي تحكم العلاقات بين مختلف أطراف أصحاب المصالح.
- تخطيط المسار الوظيفي: وهو عملية تخطيط تطور الحياة المهنية للعاملين عبر ما يسمى حافظة المهارات.
- التكتلات الاقتصادية العالمية والمعايير الدولية:
- ظهور تكتلات اقتصادية تخدم مصالح قوى عالمية والشركات التابعة لها مثل المجموعة الأوروبية، أوبك...
- قيود متعلقة بمعايير إنتاج السلع والخدمات كمعايير الجودة مثل إيزو 9000 ومعايير حماية البيئة مثل إيزو 14000.
- قواعد متعلقة بمحاربة الفساد.
- البحث والتطوير والإبداع: تمثل تحدياً للمؤسسات التي تريد التطور والبقاء على قيد الحياة، لذا دون البحث والتطوير الكثير من المؤسسات محكوم عليها بالموت.